إدارة الهجرة الدولية كمشروع هيمنة: دراسة حالة الاتفاق العالمي للهجرة

International migration management as a hegemonic project: The case of global compact for migration

ط د/ سعاد مباركي [1]*

[1] مخبر الدراسات السياسية و الدولية، جامعة بومرداس، الجزائر

s.mebarki@univ-boumerdes.dz

د/ليلى مداني [2]

[2] مخبر الدراسات السياسية والدولية،جامعة بومرداس، الجزائر

l.madani@ univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/09/29 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي لإدارة الهجرة الدولية والتغيرات التي طرأت على المفهوم بالتركيز على دراسة حالة الاتفاق العالمي للهجرة باعتباره أول اتفاق دولي حول الهجرة يتم التفاوض بشأنه ويسعى إلى إدارة الهجرة الدولية بكافة أبعادها من خلال التعاون الدولي.وتنطلق الدراسة من فرضية أن الاتفاق العالمي هو مشروع هيمنة ولذا سيتم فحص مؤشرات الهيمنة سواء في مضمون الاتفاق والأهداف المنبثقة عنه وأيضا المسار الذي تم نهجه للوصول إلى الوثيقة النهائية للاتفاق الذي تم وصفه بأنه نقلة نوعية في مجال إدارة الهجرة الدولية على المستوى العالمي.*

الكلمات المفتاحية: *إدارة الهجرة الدولية ؛ الاتفاق العالمي للهجرة ؛ الهيمنة ؛ الهجرة الدولية ؛ التعاون الدولي.*

Abstract:

this study seeks to provide a critical analysis for international migration management and the historical changes it has undergone by focusing on the global compact for safe orderly and regular migration as it is the first inter-governmentally negotiated agreement to manage international migration in all its dimensions through international cooperation.

the study is based on the assumption that the Global Migration Agreement is a hegemonic project and therefore the indicators of hindsight will be examined both in the content of the agreement and the objectives it has set and through the process that has been taken to reach the final document of the agreement, which has been described as a qualitative shift in the field of international migration management On the international level

.key words: *international migration management; the global compact for migration; hegemony; migration; international cooperation.*

*المؤلف المرسل

- **مقدّمة:**

يعد الاتفاق العالمي للهجرة مرحلة جديدة من مراحل الجهود الدولية متعددة الأطراف في مجال إدارة الهجرة الدولية فهو أول اتفاق دولي حول الهجرة يتم التفاوض بشأنه من قبل الحكومات والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني وكذا أصحاب المصلحة، يهدف الاتفاق إلى تقديم آليات توافقية تضمن حماية مصالح الدول وتعمل على الحد من التراجع الذي تعرفه حقوق المهاجرين في جميع أنحاء العالم وبالرغم من أن الاتفاق لا يحض بإجماع دولي خاصة بعد إعلان دول رفض توقيع الوثيقة النهائية منها الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وغيرها بحجة مساس بعض فقرات الاتفاق بالسيادة والمصالح الاقتصادية والسياسية لهذه الدول، يرى العديد من الباحثين أن الاتفاق قد يستخدم كذريعة لتبرير السياسات المعادية للهجرة والمهاجرين ولا يمكن أن يخدم مصلحة الدول الضعيفة والنامية على العكس من ذلك قد يوفر الآليات الأكثر ملائمة للدول ذات الدخل المرتفع والدول المصنعة من أجل خدمة مصالحها،

وانطلاقا مما سبق ستحاول الدراسة اختبار فرضية مفادها أن الاتفاق العالمي للهجرة هو مشروع هيمنة يندرج ضمن سياق عالمي تسعى فيه مجموعة من الدول إلى حماية مصالحها.

وعليه ستنطلق الدراسة من السؤال التالي:

هل يسعى الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إلى التعزيز من هيمنة بعض الدول؟

وستحاول الدراسة الإجابة على هذا السؤال انطلاقا من التركيز على العناصر الآتية:

- الهجرة بوصفها مشكلة عالمية.
- إدارة الهجرة الدولية المفهوم والنشأة والتغيرات التي طرأت على المفهوم .
- تحديد مفهوم مشروع هيمنة والوقوف عند العناصر المكونة لها .
- فحص مؤشرات الهيمنة ضمن الاتفاق العالمي للهجرة.

وتستند المنهجية التي تم اتبعاها في الدراسة إلى تفكيك العلاقة بين الاتفاق العالمي للهجرة والهيمنة من خلال التطرق في البداية إلى الهجرة وكيف أصبحت مشكلة عالمية ثم بالتطرق إلى مفهوم إدارة الهجرة الدولية ونشأته والتغيرات التي طرأت عليه خلال فترات زمنية متلاحقة لنصل إلى تحديد مفهوم مشاريع الهيمنة وعرض مؤشراتها ليتم في نهاية الدراسة إسقاط هذه المؤشرات على محتوى الاتفاق العالمي للهجرة وأهدافه من أجل اختبار فرضية الدراسة .

1.الهجرة كمشكلة عالمية

من الضروري تحديد بعض المفاهيم المرتبطة بالهجرة و الفروق التي نلاحظها عند الإشارة إلى المهاجرين و بعض الفئات الأخرى و الوقوف عند بعض الأسباب التي جعلت من الهجرة تبرز كقضية عالمية وتحولها إلى مشكلة تقتضي حلول عالمية و ترتقي إلى قمة الأجندة العالمية وكذا بروز مفهوم إدارة الهجرة الدولية وتبنيه من قبل منظمة الأمم المتحدة كضرورة للاستجابة لتحديات الهجرة .

1.1 الإطار المفاهيمي للهجرة:

لم يحدد القانوني الدولي تعريفا دقيقا لمصطلح المهاجر ومن خلال الاستخدامات الشائعة أن المهاجر يعني أي شخص ترك مكان إقامته للاستقرار بصفة مؤقتة أو دائمة. إما في منطقة أخرى داخل الموطن الأصلي أوفي بلد أخر،و تعرف منظمة الهجرة الدولية المهاجر على أنه شخص عبر عبور الحدود الدولية ويشمل هذا المفهوم الفئات التي تعبر الحدود بشكل قانوني مثل العمال المهاجرين وكذلك أولئك الذين لم يتم تحديد وضعهم القانوني مثل المهاجرين المهربين أو غير الشرعيين والطلاب الدوليين وغيرهم (Iom, 2019)، أما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإنها تعتبر المهاجرين أشخاص يختارون الانتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت ،بل بهدف تحسين حياتهم من خلال إيجاد عمل أو لغرض التعليم أو لأسباب أخرى وإذا اختار هؤلاء العودة إلى بلدانهم سيستمرون في الحصول على الحماية من قبل حكوماتهم أي عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة بكل حرية أو بأمان.

بالنسبة لفئة اللاجئين فقد قدم القانون الدولي تعريفا وإطارا قانونيا يسمح بتوفير الحماية وتحديد الحقوق الأساسية التي يتعين على الدول ضمانها للاجئين من خلال اتفاقية سنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئ وبروتوكل سنة 1967 بالإضافة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لحماية اللاجئين لسنة 1969 ويعد أهم مبدأ في جميع هذه الاتفاقيات هو وجوب عدم طرد اللاجئ أو إعادته إلى أوضاع تهدد حريته أو حياته.

إن تحديد الفارق بين فئات المهاجرين يعد ضروري جدا بالنسبة للمهاجرين و اللاجئين على حد سواء كون عملية الخلط بين المفاهيم يمكن أن تزيد من معاناة هذه الفئات ويزيد من تعقيد وضعهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدخول غير الشرعي لبعض الدول هو جريمة يعاقب عليها القانون و يصل إلى فرض بعض العقوبات الجنائية ضد المهاجرين غير الشرعيين بالإضافة إلى سهولة انتهاك حقوق الإنسان لهذه الفئات.

2.1 الهجرة كمشكلة عالمية:

تعد مسألة الحكم على الهجرة عملية معقدة و نسبية في نفس الوقت فبحسب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يمكن اعتبار الهجرة ظاهرة عالمية ايجابية فهي تقوم بتحريك الاقتصاد وتحد من التفاوتات العالمية والفقر وتزيد من فرص التنمية، و في المقابل يكمن النظر إلى الهجرة كظاهرة سلبية كونها تنشأ كنتيجة للنزاعات السياسية والكوارث الطبيعية ولأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها في السنوات الأخيرة اتخذت مسألة الحكم على الهجرة أبعاد متفاوتة إلى حد اعتبار الهجرة مشكلة عالمية وفيما يلي بعض الأسباب التي جعلت منها كذلك:

أولا: الإحصائيات المرتبطة بالهجرة واللجوء:

تساهم الإحصائيات المرتبطة بالهجرة و اللجوء في جعل الهجرة تبرز كمشكلة عالمية ففي معظم المناقشات حول الهجرة تكون عادة نقطة البداية هي الإحصائيات والأرقام التي تقدم نظرة عامة حول حجم التغيرات المتعلقة بالهجرة.

وتشير التقديرات إلى حوالي 272 مليون مهاجر دولي حول العالم بحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2020 وبينما يعادل هذا الرقم 3.5% من سكان العالم إلا أن هذا العدد قد تجاوز توقعات سنة 2050 بحيث تضاعف عدد الأفراد الذين عبروا الحدود ثلاثة مرات منذ سنة 1970 (Iom, World migration report, 2020) ، كما تظهر التوقعات بأن الهجرة ستستمر لتنمو بشكل كبير في السنوات المقبلة على الرغم من أن بقاء الأفراد في داخل دول المنشأ هو القاعدة والهجرة خارج الحدود الدولية تمثل الاستثناء (Liav, Global Migration Crisis, 2018)، و هذا ما يقودنا إلى الاستنتاج بأن الهجرة و القضايا المرتبطة بها تعد من أهم و أعقد القضايا التي سيتم التعامل معها مستقبلا من قبل الدول والمؤسسات الدولية .

ثانيا: تسييس النقاش حول الهجرة

هناك اعتقاد سائد من قبل الأوساط الأكاديمية المختصة في دراسة الهجرة بأن القضايا المرتبطة بالهجرة والمهاجرين يتم تسييسها ومناقشتها عبر فضاءات مختلفة منها عبر وسائل الإعلام لتأخذ أبعاد وسياقات غير موضوعية وهذا ما قامت المنظمة الدولية للهجرة بمناقشته في تقريرها لسنة 2011 حول تسييس الهجرة.

وقد وجد تقرير منظمة الهجرة الدولية لسنة 2011 أن مسألة الحكم على الهجرة مرتبط بشكل مباشر بما يتم ترويجه لدى الرأي العام حول الهجرة والمهاجرين سواء من قبل السياسيين أو وسائل الإعلام التي تعد وسيط في هذه العملية، كما يقر التقرير بأن هناك عملية توظيف لموضوع الهجرة في الدول الأوربية يأتي للتغطية على مشاكل سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية ويساهم في تقديم صورة سلبية عن الهجرة ويجعل منها مشكلة عالمية عوض التعامل مع موضوع الهجرة بموضوعية (Iom, world migration report, 2011) ، بمعنى يتم صرف النظر عن القضايا الرئيسية من خلال تشكيل صور نمطية عن الهجرة .

ثالثا: أزمة اللاجئين العالمية

موجات النزوح واللجوء التي شهدها العالم عقب الأزمة السورية بعد سنة 2015 كواحدة من أكبر التحركات عبر الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية كشفت مدى هشاشة النظام العالمي لحماية اللاجئين و بروز الهجرة كأزمة عالمية، فإحصائيات المفوضية السامية للاجئين تشير إلى مجموع 79.5 مليون مهاجر قسري حول العالم منها 20.5 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية يشكل اللاجئون السوريون 6.6 مليون لاجئ، كما شهدت فنزويلا في فترة لاحقة هي الأخرى واحدة من أكبر أزمات النزوح الأخيرة في العالم ففي الفترة مابين 2016 ونهاية 2019 نزح من فنزويلا ما يزيد عن 04 ملايين لاجئ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، 2020) ، وقد أبرز حجم هذه الأزمات واتساع انتشارها زمنيا ومكانيا مدى قصور المواثيق الدولية وغياب الأطر القانونية في مواجهة أزمات إنسانية متعلقة بالهجرة خاصة تلك التي ترتبط بالتحركات الضخمة للأفراد وبالتالي أدى غياب المشاركة الدولية في تحمل الأعباء والمسؤولية إلى تحميل دول مثل الأردن ولبنان والبرازيل وتركيا نصيبا غير متكافئ من أعباء العناية بالنسبة الأكبر من اللاجئين (المعتز، 2019) ، و كل هذه الأسباب جعلت من الهجرة مشكلة عالمية تقتضي ضرورة النظر بجدية و اهتمام من قبل الدول و المجتمع الدولي إذ لا يمكن لدولة ما أن تعالج أسبابها و أثارها بمعزل عن باقي الدول و هذا ما نتج عنه تحول الهجرة إلى قضية عالمية ترتبط بالعديد من الأبعاد الاقتصادية و الأمنية و السياسية و الاجتماعية .

فالهجرة التي لم يسبق و أن كانت على رأس جدول الأعمال السياسية أضحت أحد أهم التحديات بالنسبة للدول في عصرنا الحالي.

2 .إدارة الهجرة الدولية المفهوم والنشأة والتغيرات

لقد أضحى مصطلح " إدارة الهجرة الدولية " شعارا شائعا لمجموعة واسعة من المبادرات التي تهدف إلى تجديد السياسات المتعلقة بحركة الأفراد عبر الحدود، ويتم استخدام المصطلح من قبل العديد من الجهات الفاعلة داخل وخارج الحكومات وعلى المستوى الدولي بشكل واسع غير أن المنظمة الدولية للهجرة هي المنظمة التي تتبنى المصطلح وتقوم باستخدامه والترويج له تحت شعار " إدارة الهجرة لصالح الجميع".

1.2 مفهوم إدارة الهجرة

تم إطلاق مصطلح " إدارة الهجرة " migration mangement لأول مرة سنة 1993 من قبل الأكاديمي ومستشار منظمة الهجرة الدولية "بيمال غوش " Bimal Ghosh، وتعرف منظمة الهجرة الدولية إدارة الهجرة على النحو الآتي: (تعني إدارة وتنفيذ مجموعة كاملة من الأنشطة المتعلقة بالهجرة والتي تضطلع بها الدول بشكل أساسي وذلك على المستوى الوطني أومن خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ويتضمن ذلك إدماج كافة الاعتبارات المتعلقة بالهجرة ضمن السياسات العامة للدولة ويشير المصطلح إلى منهج مخطط يتضمن كافة الأطر التشريعية والإدارية التي تم وضعها من قبل جهات مختصة)(Pécoud, 2010) ، بحسب بيمال غوش يعد الهدف الأساسي لإدارة الهجرة الدولية هو إنشاء نظام دولي قادر التحكم في حركة الأشخاص وجعلها أكثر تنظيما وقابلية للتنبؤ وبالتالي قابلة للإدارة انطلاقا من التعاون بين الدول الذي يجنبها ردات الفعل السريعة وغير المدروسة من خلال التركيز على هذه الأهداف:

- مساعدة الدول الصناعية الغنية على تلبية احتياجات سوق العمل والاحتياجات الديمغرافية من خلال زيادات منظمة ومخطط لها في عدد المهاجرين مع تدعيم لسياسات الاندماج وتعزيز مساهمة الهجرة في تنمية الدول المرسلة للمهاجرين .

- زيادة كفاءة الاقتصاد العالمي عبر استغلال عقلاني للموارد البشرية وكذا حرية الحركة المتصلة بالتجارة والاستثمار وجميع أشكال الهجرات المؤقتة ;تشجيع التبادل بين البلدان على نحو يفضي إلى التقدم العلمي والثقافي وإثراء المجتمع البشري.

- تعزيز مصداقية النظام الدولي للهجرة بالنسبة للمهاجرين المحتملين من خلال سن قوانين وطنية للهجرة وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ والشفافية.

- تهيئة الظروف لجعل مراقبة الهجرة أكثر فعالية من حيث التكلفة وتقليل العوامل السليبة مثل التوترات بين الدول والحد من الحركات غير النظامية للهجرة بما في ذلك الأعمال الإرهابية.

- تسهيل عودة المهاجرين بما فيهم طالبوا اللجوء المرفوضون والمهاجرون غير النظاميين في ظروف لائقة وتسهيل إعادة اندماجهم الفعال في بلدهم الأصلي.

- ضمان فعالية الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والحماية حسب الاقتضاء والحاجات الحقيقة للمهاجرين بمختلف أصنافهم مع درجات كبيرة من التنبؤ (Guchteneire, 2018)، ومما سبق يمكن أن نخلص إلى أن إدارة الهجرة الدولية هي عملية هادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار للمهاجرين والدول على حد سواء من خلال تنظيم و مراقبة تدفقات الهجرة القانونية من جهة و مكافحة الطرق غير الشرعية و النتائج السلبية للهجرة.

2.2 : التحول في مفهوم إدارة الهجرة الدولية:

من خلال تتبع تطور مفهوم إدارة الهجرة الدولية يمكن تحديد ثلاثة مراحل تبرز نشأة المفهوم والتغيرات التي طرأت عليه و تتمثل هذه المراحل في:

- **المرحلة الأولى (1919-1989)**:يمكن اعتبار هذه الفترة بداية تشكل الهياكل الأولية لإدارة الهجرة الدولية من نظام جوازات السفر والاعتراف المتبادل بوثائق السفر وبعض الاتفاقيات الدولية منها الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وسلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالعمال المهاجرين بالإضافة إلى تأسيس بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة(kainz, 2017)

- **المرحلة الثانية(1994-2001)**: وهي الفترة التي احتلت فيها الهجرة مكانة بارزة على جدول الأعمال العالمي بحيث تم عقد العديد من المؤتمرات الحكومية برعاية الأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية وتميزت هذه الفترة باختلاف وجهات النظر بين دول الشمال والجنوب فيما يتعلق بإدارة الهجرة الدولية والطرق التي يتم من خلالها معالجة الملفات المتعلقة بالهجرة والمواضيع المرتبطة بها.(kainz, 2017)

المرحلة الثالثة بعد سنة 2001: في بداية المرحلة كانت هناك العديد من المبادرات خارج الأمم المتحدة التي هدفت إلى إنشاء منصة جماعية لحل المشاكل المتصلة بالهجرة وتقديم التوصيات للدول ومن بين هذه المبادرات نجد مبادرة برن 2001 برعاية المنظمة الدولية للهجرة وقد تلتها العديد من المبادرات

والمؤتمرات الإقليمية والدولية برعاية منظمة الأمم المتحدة ووكلاتها المتخصصة، وقد حاولت من خلالها العديد من الدول تعديل سياسات الهجرة المتمحورة حول الدولة وتبني مواقف ذات توجه عالمي تماشيا مع التحولات والتحديات التي طرحتها العولمة(Turmagnbet, 2015) وقد شكلت سياسات الحدود التي تتبعها عدد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ودول الاتحاد الأوربي وما يعرف بمقاربة الحدود الخارجية الحجر الأساس في كل السياسات المرتبطة بالهجرة خاصة في السنوات الأخيرة بحيث تنطوي هذه المقاربة على العمل خارج الحدود الإقليمية وبالتنسيق مع دولة ثالثة ومن أهم سمات هذه المقاربة: التحكم في الهجرة من خارج دول المقصد و تتبع رحلات الهجرة باستخدام التكنولوجيات المتقدمة و العمليات شبه العسكرية التي تستهدف طرق الهجرة المحتملة، ما يتناسب مع مفهوم الحدود المتحركة التي تتغير بشكل مستمر للتكيف مع مسارات الهجرة(Brawley, 2018) .

و يمكن أن نستنتج أنه وبالرغم من التقدم الذي شهده التعاون الدولي في مجال إدارة الهجرة الدولية غير أن العديد من الدول بقيت حريصة على إبقاء السيطرة الوطنية على الهجرة ومراقبة الحدود التي هي تقليديا عنصر مركزي لسيادة الدولة الشيء الذي يعبر عن تفاوت المصالح بيت الدول.

الملاحظ أيضا أن مصطلح إدارة الهجرة تحول إلى عقيدة في معظم دوائر صنع السياسات في الدول الغربية الذي شهد تحولات جزئية ترتبط بتحديات كل فترة.

3. مفهوم مشاريع الهيمنة و مؤشراتها:

تشير الهيمنة إلى تفوق دولة ما في النظام الدولي بحيث تقوم بتشكيل القواعد و السلوك المقبول الذي تتبعه باقي الدول، أما مشاريع الهيمنة في أحد أبرز مظاهرها و في مايلي سنحاول تحديد المؤشرات التي تمكننا من تحليل مضمون الاتفاق العالمي للهجرة و فهم أهدافه .

1.3 :مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية:

عمل روبرت كوكس على تطوير مفهوم الهيمنة ووضعها في سياق دولي فقد اعتبر الهيمنة مفهوم مركب يجمع بين القوة المادية والصورة الجماعية السائدة للنظام الدولي بما في ذلك معايير معينة ومجموعة المؤسسات التي تدير النظام على مستوى عالمي (Cox, 1981)، بمعنى التركيز على الأفكار والمؤسسات والقدرات المادية باعتبارها قوى اجتماعية عابرة للقوميات.

وقد ميز كوكس أيضا بين مفهومي الهيمنة والسيطرة أين اعتبر هذه السيطرة تعتمد على القوة العسكرية وإمكانية احتلال دولة ما والتحكم بها ماديا في حين أن الهيمنة تتم من خلاله ترتيب النظام الدولي وفق أنماط محددة من العلاقة بين القوى المادية والمعايير والمؤسسات (Cox, 1981)، بالنسبة لكوكس فإن المؤسسات الدولية تخدم غرض تثبيت وإدامة نظام معين وهي انعكاس لعلاقات القوة فهي تلعب دورا هاما في تكوين الموافقة (Casier, Unravelling power and hegemony: Towards a differentiated approach, 2018) ، بحيث يمكن الحفاظ على هيمنة دولة ما من دون أن استخدام القوة العسكرية.

وتتفاعل هذه القوى الثلاثة وتعزز بعضها البعض وتشكل إطار العمل الذي لا يقوم بتحديد الاجراءات بطريقة ميكانيكية ولكنه يفرض ضغوطا وقيودا وبذلك فإن الهيمنة تعني التوافق بين القوة المادية والمعايير والمؤسسات (Casier، Unravelling power and hegemony: Towards a differentiated approach، 2018) ، ما يجعلنا نستنتج أهمية المؤسسات التي تقوم بإنشاء المعايير وخلق التوافق الدولي حول موضوع ما و ضمان استمرارية الأشكال المعروفة لعلاقات القوى .

2.3:مفهوم مشاريع الهيمنة:

يتم عادة إطلاق مصطلح"مشروع هيمنة"على مبادرات ومشاريع معينة ومحددة بحيث يتم وصفها أو تقديمها على أنها حلول لمشاكل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ملحة، ومن أجل جعل المشاريع مهيمنة لا بد تنجح الجهات الفاعلة أو القائمة على المشروع في الجمع بين المصالح والتوجهات السياسية والإستراتيجية والعواطف (kainz، 2017)، بمعنى المبادرات التي يتم تقديمها على أنها في مصلحة الجميع من الضروري أن يتم فحصها بشكل متأني من خلال التركيز على أربعة نقاط:

- المصالح الاقتصادية .
- التوجهات السياسية .
- التوجهات الاستراتيجية .
- العواطف .
- من جهة أخرى لا يمكن فهم مشايع الهيمنة إلا من خلال بعض الممارسات التي يتم تنفيذها بشكل ضمني وغير واع وإجمالا يمكن إطلاق مصطلح مشروع هيمنة إذا توفرت هذه الخصائص:
- أ: رسم مشروع الهيمنة بحيث يتم الانطلاق من تحديد المشكلة المراد حلها ثم العمل على تحقيق أهداف المشروع خارج الحدود، وبناء على تشخيص الموقف والهدف الأساسي تنشأ العقلانية السياسية التي تشير إلى الصراع من أجل المصالح بحيث تقوم جهات فاعلة مهمة في مجال واحد أو أكثر بتبني المشروع وهذه الاستراتيجية في الصراع هي التي تحدد في النهاية القوة الفاعلة في المشروع المهيمن .
- ب: تحديد الاستراتيجية المركزية والعمل على تحقيق الأهداف الحقة لمشروع الهيمنة خارج الحدود.
- ج: انبثاق العقلانية السياسية بمعنى القدرة على الوصول إلى مراكز صناعة القرار من قبل الفواعل السياسية والاجتماعية وقدرتها على التأثير في صنع السياسات من خلال خلق تصور توافقي حول المصالح.

-د: إدراج الجهات الفاعلة في مشروع الهيمنة من منظمات وجمعيات وأحزاب ومراكز فكر ووسائل إعلام والشبكات الدولية ورأس المال بحيث يكون تصنيف هذه الجهات الفاعلة مبررا (Buckel, 2017)، مما سبق يمكن الاستنتاج بأن مشاريع الهيمنة هي عملية تهدف إلى تحقيق المصالح خارج الدول أين تتبنى جهة معينة المشروع و تقوم بالترويج له لدى مراكز صناعة القرار خاصة في الدول المستهدفة وتقوم هذه الجهات (مؤسسات دولية) بإشراك العديد من الفواعل الدولية والاقليمية و المحلية من أجل توفير المبررات لتحقيق الأهداف الحقيقة لهذه المشاريع .

4. مؤشرات الهيمنة داخل الاتفاق العالمي للهجرة:

سنحاول في البداية التعرف على مضمون الاتفاق العالمي للهجرة و المواضيع التي تطرق إلها ثم سنعرج إلى اختبار فرضية الدراسة بتطبيق مؤشرات الهيمنة في مضمون الاتفاق.

1.4.الاتفاق العالمي للهجرة:

بدأ مسار الاتفاق العالمي للهجرة مع إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين عام 2016 الذي دعت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى حمايةالمهاجرين وكرامتهم وحقوقهم الأساسية في جميع الأوقات بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وقد تضمنت العملية التحضيرية للاتفاق ثلاثة مراحل هي مرحلة المشاورات ومرحلة التقييم في الأخير مرحلة المفاوضات الحكومية الرسمية التي تواصلت لمدة 18 شهرا.

ووافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تبني الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي تضمن 23 هدف لإدارة الهجرة الدولية في مدينة مراكش المغربية وقد صادقت بذلك على مجموعة من التدابير تهدف إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومن بين أهم هذه التدابير نذكر:

- الحد من أسباب الهجرة غير المنتظمة عبر تحسين الظروف المعيشية في بلدان المنشأ.
- مكافحة الاتجار وتهريب البشر.
- تحسين التعاون الدولي في لإدارة الحدود.
- حماية حقوق الأطفال والنساء.
- ضمان وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية (وزارة الخارجية الألمانية، 2019)

إذن الاتفاق العالمي للهجرة هو استجابة لمشكلة الهجرة و هي المبادرة التي ترعها منظمة الأمم المتحدة وتقوم بالترويج لها بشكل واسع، ويتم تقديم الاتفاق على أنه الطريق الأمثل الذي يمكن من جعل الهجرة تصب في مصلحة الجميع .

2.4 مضمون الاتفاق العالمي للهجرة:

لقد عالج الاتفاق العالمي للهجرة عشرة موضوعات رئيسية وهي الموضوعات التي تعكس استمرارية في الأفكار التي تم التفاوض بشأنها في المنتديات الإقليمية والدولية التي سبقت الاتفاق العالمي للهجرة و امتدت لأكثر من عشرين سنة وقد شملت المواضيع التي تمت مناقشتها وطرحها للمعالجة:

- أسباب الهجرة.
- هجرة اليد العاملة.
- حقوق الإنسان للمهاجرين .

- قضايا التنمية
- العودة الطوعية والاندماج .
- الهجرة غير الشرعية.
- قضايا التكامل والتجانس الاجتماعي و الاندماج .
- ومعالجة البيانات .
- والبحوث حول الهجرة .
- الجندر أو النوع الاجتماعي .

كما تطرق الاتفاق إلى بعض المواضيع التي لم يتم مناقشتها من قبل و التي تعكس الأوضاع المتغيرة التي عرفتها القضايا الحالية للهجرة ومنها نجد إدارة الحدود وحماية وإنقاذ الأرواح وحجز المهاجرين كإجراء أخير بالإضافة إلى التنقل لأسباب بيئية (Pécoud A. , 2020)

3.4:الميثاق العالمي للهجرة كمشروع للهيمنة:

لقد حاولت منظمة اللأمم المتحدة من خلال وكالاتها المتخصصة خاصة المنظمة الدولية للهجرة تشكيل التصور العام للهجرة عبر العالم بالإضافة إلى تشكيلها لمفهوم إدارة الهجرة الدولية وكل المفاهيم المرتبطة به، ويظهر ذلك من خلال اقتراح الفئات التي يتم تصنيفها كهدف لإدارة الهجرة ونشر وجهات النظر المعيارية والتوصيات بالشكل الذي تبدو عليه السياسات السليمة والشاملة بالإضافة إلى نشر البيانات والاتجاهات الخاصة بالهجرة على المستوى المحلي والدولي، و هذا يندرج ضمن رسم مشروع الهيمنة والذي يجعلنا نرى منظمة الهجرة الدولية بمثابة الفاعل الرئيسي في مشروع الهيمنة الخاصة بإدارة الهجرة الدولية.

إن تجسيد مقاربة الحدود الخارجية ضمن الاتفاق العالمي للهجرة يعيد إنتاج المنطق الاستعماري لترتيب الأراضي والسكان هذه الفكرة التي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما كانت الإمبريالية في أوجها يصف التدخل الذي تقوم به بعض الدول في الأماكن التي يفترض أن تكون مصدرا للمهاجرين ومسارات عبور للهجرة من خلال مشاريع للتنمية أو إنشاء لقواعد للبيانات خاصة بالسجلات المدنية وعسكرة دوريات الشرطة وزيادة عمليات الترحيل والاحتجاز على الحدود (Pécoud A. , 2020)

و هنا تظهر بوضوح الاستراتيجية التي يهدف الاتفاق العالمي للهجرة إلى تنفيذها و هي إدارة الهجرة خارج حدود الدول التي لا تريد استقبال المهاجرين.

و بالرغم من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق وعلاقتها غير المستقرة مع مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة وإدعاء هذه الأخيرة بعدم حياد وموضوعية الاتفاق وأهدافه التي يتم التسويق لها على أنها توافقية وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول والمهاجرين على حد سواء إلا أن الاتفاق هو في الحقيقة يحمل إيديولوجية الهيمنة ويكرس علاقات القوة الموجودة بين الدول لعدم قدرة المنظمات الدولية أو الدول النامية على بناء هيمنة مضادة .

قد يمكن الاتفاق العالمي للهجرة الدول من استخدام العديد الاتفاق العالمي للهجرة لتبرير السياسات المعادية للهجرة مثل سياسات المراقبة الأمنية التي تساهم في انتهاك المعايير والمبادئ الإنسانية وتراجع حقوق المهاجرين وفي المقابل تعزيز تحقيق أهداف إدارة الهجرة بالنسبة للدول الصناعية أو تلك التي تملك سياسات مناهضة للهجرة والمهاجرين خاصة في دول الشمال دون أي قيمة مضافة للمهاجرين أو الدول الضعيفة ومن بين هذه الفقرات التي تتعرض للنقد خاصة من قبل الباحثين والمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان نجد:

- تحييد الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين:

ركز الاتفاق العالمي للهجرة في الديباجة على ميثاق الأمم المتحدة ومختلف العهود الدولية والصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان في حين لا تظهر الإشارة إلى الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في أنها أشمل صك دولي فيما يخص العمال المهاجرين وأسرهم وتنص هذه الاتفاقية على مجموعة من المعايير الدولية التي تتناول معاملة العمال المهاجرين والتزام الدول المعنية وتحديد مسؤولياتها وتهميش هذه الاتفاقية يفرغ الاتفاق العالمي للهجرة من محتواه المتعلق بالعمل اللائق والتوظيف الأخلاقي والمنصف (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 2018)

- إضفاء الشرعية على مراكز الاحتجاز واعتقال المهاجرين:

ينص الهدف رقم 13 ضمن الاتفاق العالمي للهجرة على استخدام آليات حقوق الإنسان ذات الصلة إزاء احتجاز المهاجرين وضمان كونه الملاذ الأخير مما يضفي الشرعية على استخدام مراكز الاحتجاز ويعزز من السياسات القسرية في مجال الهجرة كما يتغاضى الاتفاق عن في وضعية هشة والأطفال والنساء التي أكد عليها إعلان نيويورك للمهاجرين (Pécoud A. , 2020).

- السيادة في مقابل تجريم المهاجرين:

يركز الاتفاق العالمي للهجرة على الحق السيادي للدول في تحديد سياساتها الوطنية الخاصة بالهجرة غير أن مسألة تجريم المهاجرين لا تتعلق فقط بالمهاجرين غير النظاميين أو طالبي اللجوء بل المتابعات القضائية لا تميز بين النساء والأطفال وحتى الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ولا تنظر في أسباب وظروف انتقالهم وهو المنطق الذي يكرس ازدواجية المعايير بعدم تقديم آليات تمكن من حماية المهاجرين من حقوقهم الأساسية بحجة السيادة وهو ما تكرسه القوانين في عدد كبير من الدول لا سيما الدول الكبرى (Pécoud A. , 2020)

- تعزيز السياسيات الانتقائية للهجرة

يوفر الاتفاق العالمي للهجرة إطار يعزز من سياسة الدول في الغرب خاصة دول الاتحاد الأوروبي في ضمان دخول الصفوة والمهاجرين من أصحاب المهارات إلى هذه الدول الشيء الذي لا يمكن أن يخدم

مصالح الدول النامية بالإضافة إلى أن هذه السياسات تعزز من رغبة المهاجرين في الوصول إلى هذه الأراضي بطريقة غير شرعية وتشكل واحد من العناصر التي تشجع نشاط شبكات التهريب والاتجار بالبشر (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 2018).

الخاتمة:

إن شعار إدارة الهجرة الدولية من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية والمتجسدة من خلال الاتفاق العالمي للهجرة هو محاولة لتأسيس أجندة جديدة لإدارة الهجرة الدولية وتوفير استجابة دولية للتحديات المختلفة والمتعددة للهجرة وبالرغم من إحجام بعض الدول عن المصادقة على الاتفاق بحجة عدم توافق سياسات هذه الدول تجاه الهجرة ومحتوى الاتفاق لا يمكن نفي الاتجاه الذي يعتبر الاتفاق انعكاس لآليات الهيمنة المستخدمة من قبل الدول القوية داخل النظام الدولي وخاصة تلك التي تستخدم المنظمات الدولية من أجل تكريس الهيمنة و عليه فإن أهم النتائج التي يمكن الخروج منها مايلي:

الاتفاق العالمي للهجرة هو ذريعة للتملص من النهج القائم على الحقوق في إدارة الهجرة الدولية بالنسبة للدول والمؤسسات الدولية على حد سواء.

مسألة حقوق المهاجرين هي مسألة خلافية بين الدول خاصة الدول المصنعة والمتقدمة لاسيما بخصوص ظروف العمال المهاجرين وحرية الحركة بالنسبة للأفراد وغيرها من الحقوق الشيء الذي يعكس التصادم الحاد والتناقض بين مخرجات العولمة الاقتصادية والقيم الأخلاقية .

ما تقوم به المنظمات الدولية ما هو إلا استمرارية للعمل بنفس الأنماط السابقة لعلاقات القوى بين الدول وبالتالي فإن الاتفاق العالمي للهجرة هي تكريس لمنطق ازدواجية المعايير والانحياز لدولة أو مجموعة من الدول لحماية مصالحها على حساب توفير آليات حقيقة لحماية حقوق المهاجرين وقد يصل هذا المنطق إلى حد حرمان دول من التنمية الحقيقة وسيادتها على حد سواء.

من وجهة نظر نقدية لا يوجد سوى حل واحد لما يسمى بأزمة الهجرة الذي يعيشها العالم وهو تبني الفواعل السياسية لمعايير عالمية توازن بين مجموعة كاملة من المصالح وتحترم الحقوق الأساسية للمهاجرين بمختلف الفئات من خلال إشراك المهاجرين في النقاش و المشاركة في رسم السياسات، الشيء الذي قد يكون بعيد المنال بالنظر إلى التضارب الشديد في مصالح الدول و التعقيد الشديد لظاهرة الهجرة.

قائمة المراجع :

IOM. (2020).World migration report. Geneva. (2020). *World migration report.* Geneva:.
وزارة الخارجية الألمانية. (2019). *الميثاق العالمي للهجرة:بيتوقف الآن على التنفيذ*. برلين: المركز الإعلامي الألماني.
Alexander Betts et lena kainz .(2017) .The history of global migration تأليف .Alexander Betts et lena kainz ،*The history of global migration* .(الصفحات 1-13) University of Oxford: Refugee Studies Centre.
Migration without borders: essays on free .(2018) .Antoine Pécoud et Paul de Guchteneire .Berghahn books :new York *.movement of people*
Brawley, L. k. (2018). *a war on mobility: the border empire strikes back.* Amsterdam: Columbia books on architecture and city.
Buckel, S. (2017). The European Border regime in crisis. *the Rosa-Luxemburg-Stiftung*, 12.
Casier, T. (2018). *Unravelling power and hegemony: Towards a differentiated approach.* Berlin: Dialogue of Civilisations Research Institute.
Cox, R. W. (1981). Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory. *Millennium*, 126–155.
Iom. (2011). *world migration report.* Geneva: IOM.
Iom. (2019). *glossary on migration.* Geneva: international organization for migration.
Iom. (2020). *World migration report.* Geneva: IOM.
Liav, R. A. (2018). Global Migration Crisis. *Justice*, *62*, 38.
Pécoud, A. (2020). . Narrating an ideal migration world ? An analysis of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular migration. *Third World Quarterly*, 23.
Pécoud, M. G. (2010). migration, minorities and citizenship. In *the politics of international migration management* (p. 55). London: palgrave macmillan.
Tom Casier .(2018) .Unravelling power and hegemony: Towards a differentiated approach . *Dialogue of Civilisations Research Institute* .
Turmagnbet, T. (2015). Is the Global Governance of International Migration Feasible and Desirable? *University of Sheffield*, 38.
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (20 09, 2020). أرقام و معلومات. جنيف، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف.
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية . (2018). *إعلان المجتمع المدني حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية*. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .
مها يحي و مروان المعتز. (2019). أزمات اللاجئين في العالم العربي. *أفاق عربية*.